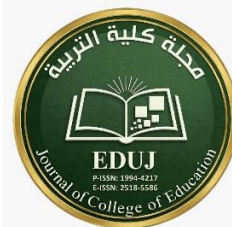




ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>

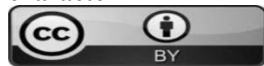
Assis. Lect. Maher
Habeb Obaid Ali Al
Quraishi

Wasit University /
College of Arts

Email:
maher.habeb.1991@gmail.com

Keywords:

Organizations, civil
society, tribal
character



Article info

Article history:

Received 20. Mar 2026

Accepted 4. May.2026

Published 25. Aug.2026



(Civil society organizations and their impact on the tribal character in the city of Kut for the period 2014-2025)

A B S T R A C T

The role of civil society organizations in building democracy and its impact on tribal structures, especially in the city of Kut, is such that these organizations cannot effectively fulfill their role because these communities suffer from the remnants of despotism and the concentration of power in the hands of certain groups. There are many obstacles preventing the development of civil society organizations and their transformation into democratic institutions capable of contributing to the unified democratic and tribal structure and their clear influence in building tribal relations. Civil society organizations in Iraq in general are going through a very difficult and complex transitional phase today. Global and international factors, internal economic, social and political variables, and intellectual and cultural currents are all intertwined in it. The scope of organized civil society in Iraq has expanded. However, civil society as a whole suffers from many restrictions and factors resulting from the failure of democratic transition in Iraq and the city of Kut in particular.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol64.Iss2.5049>

منظمات المجتمع المدني وأثرها على الطابع العشائري في مدينة الكوت للمدة ٢٠١٤-٢٠٢٥

م.م. ماهر حبيب عبيد علي القرشي

تدريسي في كلية الآداب / جامعة واسط

المستخلص:

إن منظمات المجتمع المدني في بناء الديمقراطية وأثرها على الطابع العشائري خصوصاً لم تستطع أن تقوم بدورها بفاعلية، لأن هذه المجتمعات تعاني من بقايا الاستبداد وتمركز السلطة في يد فئات معينة، كما تعاني من ضعف شديد في المشاركة الشعبية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد انعكست هذه الأوضاع على منظمات المجتمع المدني سلباً، حيث توجد العديد من المعوقات تحول دون تطور منظمات المجتمع المدني، وتحولها بالفعل إلى مؤسسات ديمقراطية قادرة على الإسهام في البناء الديمقراطي والعشائري الموحد وتأثيرها الواضح في بناء العلاقات العشائرية ومنظمات المجتمع المدني في العراق عموماً تمر اليوم بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة والتعقيد، تتشابه فيها العالمية

والدولية والمتغيرات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتيارات الفكرية والثقافية وقد اتسع نطاق المجتمع المدني المنظم في العراق ومع ذلك، فإن المجتمع المدني يعاني في مجمله العديد من القيود والعوامل الناجمة عن تعثر التحول الديمقراطي في العراق ومدينة الكوت بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: المنظمات ، المجتمع المدني ، الطابع العشائري.

المقدمة:

كان الهدف من منظمات المجتمع المدني خدمة فئة معينة من المواطنين، حيث عرفت في بعض البلدان العربية في بداية القرن الثامن عشر بما يسمى بطوائف الحرفيين والبنائين أما في عصرنا، فتعرف بمؤسسات المجتمع المدني للإشارة إلى مجموعة المنظمات غير الربحية أو غير الحكومية، لديها أهداف اجتماعية ونشاط يخدم المجموعة كما يخدم عموم المجتمع

إن منظمات المجتمع المدني هي وسيط يحد من غلو سلطة الدولة، ويخفف من تأثيرها المباشر على الجماهير، ولهذه المؤسسات دور في إنماء الوعي السياسي، رغم القيود والعراقيل القانونية والأمنية التي تتعرض لها هذه المنظمات. من هذا المنطلق، فإن حرية الإنسان هي إحدى السمات البارزة لمؤسسات المجتمع المدني، ونعني هنا بالحرية، أي تحرر الفرد من أي سلطة طبقية وجماعية وأسرية، والتأكيد على الحرية المطلقة للثقافة، ونعني هنا حرية التفكير والعقيدة، والتعبير، والكتابة والنشر، حرية التنظيمات والاجتماعات السياسية والمهنية والأيدولوجية والدينية، وإتاحة الفرصة للجميع للاستفادة من وسائل الاتصال الجماعي، كالصحف والإذاعة والتلفزيون وما شابهها، وعدم التدخل في شؤون الحياة والعلاقات الخاصة بالمواطنين، والإشراف المستمر على الدولة من أجل تحديد سلطاتها، وإمكانية تغيير السلطة السياسية والنظام السياسي من قبل الجماهير وكذلك اثر هذه المنظمات في إقامة الندوات والمؤتمرات العشائرية التي تؤثر في بناء الدولة المدنية الحديثة (مركز المستنصرية للدراسات العربية ، ٢٠١٥ ، ص ١٣)

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة بطرح السؤال الرئيس: هل منظمات المجتمع المدني تؤثر على الطابع العشائري في مدينة الكوت ولأجل دقة المشكلة فقد تفرعت الى طرح المشكلات الثانوية وهي:

- ١_ مفهوم منظمات المجتمع المدني ونشأتها؟
- ٢_ ما هو أثر منظمات المجتمع المدني على الطابع العشائري؟
- ٣_ ما العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والبنية العشائرية؟

أهداف الدراسة :

تتناول الدراسة حول منظمات المجتمع المدني وأثرها على الطابع العشائري في مدينة الكوت للمدة ٢٠١٤_٢٠٢٥ وكذلك التعرف على اهم الدراسات التي توصلت في هذا الشأن. ويجب أن يكون لكل بحث علمي يقوم به الباحث مجموعة من الأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها من خلال قيامه ببحثه العلمي ومن بين هذا الاهداف الاتية.

- ١_ التعرف على منظمات المجتمع المدني ونشأتها.
- ٢_ التعرف على الطابع العشائري في مدينة الكوت.

هيكليّة الدراسة:

لغرض اكتمال متطلبات الدراسة فقد جاءت هيكليّة الدراسة مكونة من ثلاث مباحث شاملة للموضوع وهي

١_ المبحث الأول: مفهوم منظمات المجتمع المدني ونشأتها

٢_ المبحث الثاني: أثر منظمات المجتمع المدني على الطابع العشائري في مدينة الكوت

٣_ المبحث الثالث: العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والبنية العشائرية

منهج الدراسة: ان المنهج المتبع في الدراسة هو المنهج الوصفي الذي اعتمد على وصف الظواهر المؤثرة في المجتمع

المبحث الأول:

مفهوم منظمات المجتمع المدني ونشأتها

واجه تعريف منظمات المجتمع المدني صعوبات، نظراً لتباين سماته، وتنوع مؤسساته وسيولة أهدافه وغاياته وانقسمت تعريفاته في الفكر الغربي إلى اتجاهين، ينظر أولهما إلى المجتمع المدني كقطاع ذي بنية مؤسسية ووظائف عملية محددة مسبقاً، وفقاً للنموذج الغربي في الأغلب الأعم بينما يعتبره ثانيهما مجالاً عاماً وسيطاً بين السلطة السياسية وهياكل الإنتاج الاقتصادية (اليومي ، ٢٠٠٨ ، ص ٢-٣). وفعلياً، يغفل الاتجاه الأول الأصول الحضارية لمنظمات المجتمع المدني، كنموذج للمؤسسات المجتمعية، مستبعداً نسبية تجربتها الزمنية والمكانية والاجتماعية، وكان الانتقاد الأبرز لهذا الاتجاه هو مركزية النموذج الغربي المعاصر عند معايرة بنى منظمات المجتمع المدني ووظائفه، ولذلك يتجاهل جملة من المؤسسات والكيانات التي لا تستوفي المعايير الغربية، وإن اضطلعت بالوظائف ذاتها وفقاً لتقاليد مجتمعاتها، كما يهمل التنوع التاريخي للبنى المؤسسية حتى في إطار النموذج الغربي (Morris ، ٢٠٠٠ ، ص ١-٦)

وفي المقابل، طور مفكرو الاتجاه الثاني، وأبرزهم يورغن هابرماس، مفهوم المجال العام بوصفه المساحة الوسيطة التي ابتكرها الناس لبلورة أفكارهم.

أصبح مفهوم المجتمع المدني، كما أشير إليه، يرتبط بمعاني الحداثة والتقدم في مختلف دول ومجتمعات العالم. فقد جرى الربط بين المجتمع المدني وبين مسار التحول الديمقراطي الحقيقي داخل تلك المجتمعات، مما يؤكد أن قيام تحول ديمقراطي فعلي بات مرتبطاً بوجود مجتمع مدني فاعل (الجابري، ٢٠٠٥، ص ١٧٣) وقد برز المجتمع المدني أولاً في الدول والمجتمعات الغربية، ثم بدأ ينتشر على نطاق عالمي. كما جاء هذا المفهوم ليعبر عن التطور الذي شهدته الدول والمجتمعات، وخاصة في أوروبا الحديثة، نتيجة انتقالها من المجتمع الزراعي الإقطاعي في الماضي إلى المجتمع الصناعي البرجوازي في الحاضر، بفعل التحولات النوعية التي حدثت في ميادين التجارة والصناعة في تلك الدول والمجتمعات (الجابري، مرجع سابق، ص ١٧٤).

يشكل وجود المجتمع المدني ودوره الفعال صمام أمان في المجتمع، والسبيل الوحيد لمنع الصدام بين النظام السياسي السائد والتقدم في ظل نظام ديمقراطي، يعمل هذا المجتمع المدني كإطار عمل للسلطة السياسية الحاكمة، ضامناً لها أداء وظيفتها المطلوبة، الحفاظ على النظام العام وتعزيز التقدم بما يخدم المصلحة العامة، كانت مدرسة أوغست كونت الفكرية، المتجسدة في الوضعية والتي روج لها شعار "النظام والتقدم في المجتمع والدولة"، محاولة موجزة لاقتراح حل نظري للجميع، وفي الوقت نفسه حل عملي لرجل الدولة، الحاكم أو النخبة الحاكمة ككل، ويُعرض ويُناقش في هذا السياق آراء كونت حول هذا الموضوع، مع التركيز على شرحه البارح لطبيعة النظام باعتباره عادات ومؤسسات وأساليب عمل متنوعة

قائمة تستجيب للاحتياجات الملحة والضرورية للجميع في أي لحظة (إبراهيم ، ٢٠٠٥ ، ص ٧٠) أما التقدم، فينبغي تعريفه بالابتكارات الحديثة الناتجة عن الوعي المباشر بهذه الاحتياجات الملحة من قبل الجميع، سواء أكانوا المجتمع أو الحكومة أو الدولة.

وتعمل منظمات المجتمع المدني ضمن بيئة معقدة ومتشابكة، تركز على الأفراد وتتجذر بعمق في المجتمع وفي هذه البيئة، تتداخل أنشطتها مع سياسات الدولة وقوى السوق، مما يُجبرها على صياغة رسالتها وأهدافها بما يتماشى مع طبيعة النظام المحيط، كما تسعى هذه المنظمات جاهدة لتحسين عملياتها وبناء شبكات قوية لأداء وظائفها بفعالية لذا، قبل إجراء تحليل شامل لهذه الأدوار، من الضروري دراسة العوامل المؤثرة فيها، سواء تلك المتعلقة بطبيعة المنظمات نفسها أو ببيئاتها المحلية والدولية. ولا شك أن دراسة الجذور الاجتماعية والسياقات الثقافية لهذه المنظمات تُعد خطوة تمهيدية حاسمة لرسم صورة شاملة لموقعها في المجتمع وفهم أدوارها المتوقعة. ويتيح هذا التحليل المعمق فهم قيمها الأساسية من خلال رسالتها وأهدافها المعتمدة. (عز الدين ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٢-٨٣)

فضلا عن ذلك ضمن إطار التركيز على الأبعاد الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني، وبرز مفهوم رأس المال الاجتماعي كاتجاه لافت، حيث عرّفه روبرت بنتام، أحد أبرز مفكري هذا المجال، على أنه الخصائص التي تمتاز بها المؤسسات الاجتماعية، مثل الثقة وقواعد السلوك وشبكات العلاقات، والتي تعمل على تعزيز كفاءة المجتمع عبر تسهيل التنسيق بين أنشطته وحركته المختلفة، ويشير بنتام إلى دور منظمات المجتمع المدني في بناء رأس المال الاجتماعي، سواء كان ذلك نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لنشاطاتها، ويعتقد أن تحسين كفاءة المجتمع ينعكس إيجاباً في شكل نمو اقتصادي، كما يسهم في تعزيز صحة النظم الديمقراطية داخل المجتمعات، بناءً على ذلك، يُعتبر نهج رأس المال الاجتماعي إضافة نوعية إلى نظرية الأصول الاجتماعية، حيث يركز على دراسة الآثار والمخرجات الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني بعد الوقوف على جذورها الأساسية. (اسماعيل ، ١٩٩٦ ، ص ١٥٠-١٦٢)

ويرى الباحث أن تنوع التعريفات المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني يعكس بطبيعته تعدد السياقات التاريخية والاجتماعية التي نشأت من خلالها هذه المنظمات، مما يجعل من الصعب وضعها ضمن نموذج نظري موحد أو قالب معياري ثابت، فالنهج الذي يقتصر على تعريف المجتمع المدني ضمن إطار مؤسسي بوظائف محددة مسبقاً يعاني من نزعة مركزية غربية تتجاهل الخصوصيات الثقافية والحضارية للمجتمعات الأخرى، وتغفل كذلك عن التنوع الزمني والجغرافي في نشأة وتطور تلك المنظمات، ويعتبر الباحث أن المجتمع المدني يشكل إحدى الركائز الأساسية لتحقيق استقرار النظام الاجتماعي والسياسي فهو لا يؤدي دور الوسيط فقط بين الدولة والمجتمع، بل يمثل إطاراً حيويًا لتنظيم العلاقة بين النظام السياسي ومتطلبات التقدم الديمقراطي، ويُبرز الباحث أن وجود مجتمع مدني فعّال يساهم في تقليل فرص الصدام، ويوجه السلطة السياسية نحو ممارسة مهامها بطريقة أكثر عقلانية ومسؤولية، ويرى أيضاً أن الإمام الكامل بأدوار منظمات المجتمع المدني لا يمكن تحقيقه دون فهم عميق للسياقات الاجتماعية والثقافية والبيئية التي تنشط فيها، إلى جانب التعرف على القيم والمعايير وأنماط التفاعل التي تعكسها وتنتهجها.

المبحث الثاني:

أثر منظمات المجتمع المدني على الطابع العشائري في مدينة الكوت

برزت العشائر كقوة مؤثرة في المجتمع العراقي بعد سقوط النظام في عام ٢٠٠٣، إذ شهد العراق تغيرات جذرية في تركيبته الاجتماعية والسياسية، مما ألقى بظلاله على عملية التحول نحو المدنية وبناء مجتمع مدني مستقر، وفي ظل الفوضى الأمنية والسياسية التي تبعت ذلك، استعادت العشائر نفوذها بشكل ملحوظ، إلا أن هذا النفوذ المفرط أسهم في

إضعاف البنية المدنية وتعزيز النزاعات التي أثرت سلباً على استقرار المجتمع ووحدة، وغالباً ما تُحل هذه النزاعات بالاعتماد على الأعراف القبلية بدلاً من اللجوء إلى النظام القانوني، وهذا بدوره يغذي ثقافة العنف ويقوض من سلطة الدولة، مما يؤدي إلى تراجع الهوية الوطنية لصالح الانتماءات العشائرية، على الصعيد السياسي، تركت العشائر بصمتها أيضاً، حيث اتجه السياسيون إلى استغلال الزعماء العشائريين لضمان الدعم الانتخابي من أتباعهم، ترتب على ذلك إضعاف فرص بناء مؤسسات دولة مدنية قائمة على أسس الكفاءة والجدارة بدلاً من العلاقات القبلية، كما أدى تصاعد تأثير العشائر إلى تقليل دعم وتمويل مؤسسات المجتمع المدني، حيث توجهت الحصة الأكبر من الموارد نحو دعم العشائر بدلاً من المنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأثر النظام العشائري كذلك سلباً على دور فئات معينة في المجتمع، (طه، ٢٠٢٥)، تأثير النظام العشائري على المجتمع المدني العراقي، مقال منشور على شبكة الانترنت) ولا سيما النساء والشباب، إذ تُعتبر العشائر تقليدياً مجتمعات أبوية تُبنى على أساس القوة والعنف، وهو ما يحدّ من إمكانية تحقيق المشاركة الفعّالة لهذه الفئات في الحياة العامة، كما يشكل هذا تحدياً كبيراً في سبيل تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، ولم تقف تأثيرات الأعراف العشائرية عند هذا الحد؛ فقد امتدت إلى القيم الثقافية والمدنية في العراق، وباتت القيم العشائرية تهيمن على حساب القيم المدنية، مما ساهم في تراجع المبادئ الديمقراطية داخل المجتمع، مثل حرية التعبير والاختيار وهذا التحول ألقى بظلاله على تطلعات بناء مجتمع حديث يركز على مبادئ المواطنة والديمقراطية.

الى جانب ذلك، تضمنت أنشطة منظمات المجتمع المدني تقديم الخبرات في مجالات حل النزاعات وبناء السلام وفض النزاعات العشائرية، بالإضافة إلى معالجة قضايا اجتماعية مهمة مثل البطالة والتعليم، كما ركزت على تطوير القدرات، مع إعطاء اهتمام خاص للشباب وإمكانية تمكينهم وزجهم بالأعمال الحكومية، وتنفيذ برامج مدنية تهدف إلى إحداث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وتعليمية، من بين هذه البرامج، جاءت مبادرات لتعزيز الحماية المحلية للنساء والفتيات المهددات بسبب العنف القائم على النوع الاجتماعي، وحملات محو الأمية التي تستهدف النساء والأطفال كذلك، أطلقت العديد من البرامج والمشاريع التي تسعى لتوفير الخدمات الصحية ومياه الشرب، خصوصاً في المناطق الريفية النائية، وحرصت تلك المنظمات على ممارسة الضغط على السلطات لتحسين الأوضاع العامة للمراكز الصحية في هذه المناطق، إضافة لذلك، وضعت العديد من المنظمات خطاً لتعزيز بناء مجتمع مدني حيوي يعتمد على وجود إعلام تعددي ومستقل، بهدف دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لجميع العراقيين (حسين، ٢٠١٥، ص ٢٣٩)

وفي مدينة الكوت على وجه الخصوص، لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً بارزاً في تعزيز التحول التدريجي للعلاقات الاجتماعية ذات الطابع العشائري، ارتكزت هذه المنظمات على مبادئ تسعى لتعزيز التحول الديمقراطي والمؤسسي في البلاد، مركزة جهودها على بناء خطاب مدني بديل يقوم على قيم المواطنة، والعمل التطوعي، والمصلحة العامة. ومن بين خطواتها المهمة، نشر كتيبات توعوية تناولت موضوعات مثل النظافة العامة، البيئة، الثقافة، والسياسة، مما ساهم في رفع مستوى الوعي المجتمعي وتقليل الاعتماد على الأعراف العشائرية في معالجة القضايا العامة، إضافة إلى ذلك، كان لتنظيم لقاءات ثقافية وصحية في مواقع متنوعة داخل مدينة الكوت، إلى جانب مشاركتها في فعاليات ببغداد ومناطق أخرى، دور كبير في توسيع دائرة التفاعل الاجتماعي خارج الإطار التقليدي للعشائر، وساعدت هذه المبادرات في تعزيز الانتماء للفضاء المدني والمؤسسي، كما استخدمت الفنون كوسيلة فعّالة للتعبير عن أنشطتها، لتصبح أداة مؤثرة ثقافياً أسهمت في إعادة تشكيل القيم السائدة وتقليص تأثير الطابع العشائري في مدينة الكوت، وبذلك، مهدت الطريق لأنماط حياة اجتماعية أكثر مدنية وتشاركية.

فضلا عن ذلك فان العشائرية ليست ظاهرة طبيعية تلقائية، بل هي نتاج اجتماعي يمكن ضبطه والسيطرة عليه، وإن كان ذلك ضمن حدود معينة، ويمكن الحد منها أو تحفيزها حسب الظروف والمصالح التي تبرز في فترات مختلفة . ولتوضيح هذا الأمر، يمكننا أن نتساءل: لماذا كانت العشائرية أقل تأثيراً في السبعينيات مقارنة بما هي عليه الآن، في تلك الحقبة، لم يكن المجتمع المدني يعاني من التشوه الطبقي، وكان يحقق تقدماً على طريق المدنية رغم وجود الدكتاتورية والإرهاب، كانت الهوية الوطنية أكثر وضوحاً وقوة، وكانت القيم الوطنية والنضال من أجل الوطن هي المعيار الأساسي لتحديد المكانة السياسية والاجتماعية والثقافية، كما أن الهجرة نحو المدن بغرض العمل أو التوظيف وفرت فرصاً اقتصادية قللت من اعتماد الأفراد على العشيرة في حياتهم اليومية، لكن مع تراجع الأمن الاجتماعي والاقتصادي، وانحدار المستوى الفكري والثقافي، أصبحت العشيرة تملأ الفراغ وتوفر لأفرادها الأمان الاجتماعي والسياسي، وأحياناً الاقتصادي. هذا الدور المجتمعي للعشيرة أصبح أكثر انتشاراً وثباتاً في الوقت الحالي، بالتالي، فإن استغلال بعض القوى السياسية للعشائرية بعد سقوط النظام البعثي، وخلق تركيبات قائمة على مزيج من العشائرية والطائفية والقومية والحزبية، يعكس لنا ضعف الحركة الوطنية العراقية، هذا الواقع يكشف في أحيان كثيرة عن خلل في الانتماء الوطني أو عن توجهات نفعية قصيرة الأمد تعكس مستوى متدنياً من البراغماتية (كوره جي ، العشائرية و المجتمع المدني نقيضان ، ٢٠٠٥ ، مقال منشور على شبكة الأنترنت)

المبحث الثالث:

العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والبنية العشائرية

من أبرز سمات البنية الاجتماعية العراقية الطابع القبلي والعشائري لمكوناتها هذه البنية القبلية متجذرة بعمق، إذ يعود تاريخها إلى ما قبل ظهور الإسلام ودخوله بلاد ما بين النهرين، وقد تطورت القبائل إلى مؤسسات اجتماعية وكيانات مستقلة، تتمتع بنفوذ وسلطة كبيرين في المجالات الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية وتلعب دوراً محورياً في الحفاظ على الأمن والنظام، وحماية الأرواح، وصون الممتلكات العامة والخاصة، وينبع هذا الدور من القيم والعادات والتقاليد والتراث التاريخي الفريد للقبائل، وكلها متشابكة بعمق مع أساس تاريخي ثري، مما يُمكنها من لعب دور محوري على الساحة الاجتماعية والتأثير في بناء العلاقات الاجتماعية والسياسية، تستطيع القبائل الدفاع ضد التهديدات الداخلية والخارجية، وتوفير الأمن، والمساهمة في ضبط النظام الاجتماعي، ويُعدّ تمسك أفراد القبائل بالتقاليد والعادات دليلاً على ذلك، لا سيما في فترات ضعف سلطة الدولة أو غيابها، وفي أوقات الأزمات والصراعات، حيث يبرز دور القبيلة المحوري كركيزة أساسية للقيادة المجتمعية (متعب الهذال ، العشائر و دورها في بناء المجتمع و الدولة ، ٢٠١٨ ، مقال منشور على شبكة الأنترنت)

ويتميز النسيج الاجتماعي العراقي بتنوعه القبلي والعشائري والاثني والديني، وقد أسهم هذا التعدد في إثراء التنوع الثقافي والفكري، مما أثرى النسيج الاجتماعي، ومن خلال موقف وطني موحد، وحدت القبائل جميع فئات المجتمع تحت راية الأمة الواحدة، رافضةً جميع أشكال العنصرية والطائفية ويشهد التاريخ على ذلك، ففي شمال العراق، وتحديدًا في منطقة تلعفر، ناضل الأكراد والتركمان ضد القوات البريطانية خلال الثورة العراقية عام (١٩٢٠) وشاركت جميع القبائل العراقية، بغض النظر عن معتقداتها الدينية أو أصولها الإثنية، في النضال ضد العدوان والظلم، وأطلقت العديد من الثورات والانتفاضات ضد الحكم العثماني، وبدأت مقاومتها في الأيام الأولى للاحتلال البريطاني (١٩١٤-١٩١٨) وبلغت ذروتها في ثورة (١٩٢٠) وتميزت هذه الثورة ببطولة شيوخ القبائل ودورهم المحوري في مقاومة الغزاة، ومن خلال هذه

الثورة، قدمت هذه القبائل إسهامًا جليلاً في تعميق الوعي الوطني، ومعارضة الحكم الأجنبي، والقضاء على الطائفية (متعب الهذال ، مصدر سابق)

وهكذا، يُمثل المجتمع المدني جزءاً من الحياة الاجتماعية خارج نطاق التأثير المباشر للدولة، بعبارة أخرى، يُمثل مفهوم المجتمع المدني بنية اجتماعية حديثة ومتحضرة تُحترم فيها الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية للمواطنين على الأقل. وتُوصف دولة المجتمع المدني بأنها دولة مؤسسية حديثة قائمة على الديمقراطية، حيث تُعد الديمقراطية المصدر الوحيد والضروري للشرعية

باختصار، يُمثل المجتمع المدني منظمات تطوعية متنوعة تُشد الفجوة بين الأسرة والبنية العشائرية والدولة في المجال العام، أي المنظمات التي تقع بين المؤسسات والانتماءات المفروضة على الأفراد، والتي لا تترك لهم خياراً مثل الأسرة، والعشيرة، والطائفة، والعرق، والجنسية، وما إلى ذلك، ومؤسسات المجتمع المدني التي تهدف إلى تقديم الخدمات العامة، وتحقيق مصالح أعضائها وحمايتهم، أو المشاركة في مختلف الأنشطة السياسية والاجتماعية، وتُرسخ هذه المؤسسات، في وجودها وأنشطتها، ومعايير وقيم الاحترام، والتوافق، والتسامح، والأخلاق العامة، والحوار البناء، والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. (الجابري ، ١٩٩٣ ، ص١٣- ١٤)

وتتسم العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والبنى العشائرية بالتعقيد، فقد تعرقل العشائر عمل هذه المنظمات بإضعاف دورها، وتحويل الأموال والدعم لأنفسها، وتهميش فئات معينة، كالنساء والشباب، وفي الوقت نفسه، تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تعزيز حقوق الإنسان والمشاركة المدنية، متفاعلة مع البنى القبلية من خلال مشاريع تنمية أو اجتماعية لتجاوز القيود وتعزيز الاندماج الفردي. إلا أنها تواجه تحديات، كالشعور بالانتماء القبلي الذي قد يطغى أحياناً على الولاء المدني، ووفقاً لأبحاث أجراها أكاديميون وسياسيون عراقيون، يمكن لهذه المنظمات أن تكون آليات فعالة لدعم التحول الديمقراطي ومقاومة النفوذ العشائري (عرفان وعثمان، ٢٠١٤، ص٧٣-٧٤)

وكان من أخطاء العراق عدم إدراك العراقيين لمعنى (القبلية) في مجتمعهم، والأخطر من ذلك، أن القيم والعادات القبلية قد تغلغت في المجتمعات الحضرية العراقية القديمة، علاوة على ذلك، تكمن مشكلة أخرى يعاني منها العراقيون في أن معظم الناس اليوم يعتبرون جميع القيم العشائرية معقولة وإيجابية ونبيلة، متجاهلين الجانب الآخر لهذه الظاهرة ومعارضتها للمجتمع المدني، لقد تغلغت القبلية في جميع مستويات المجتمع طوال القرن العشرين، مخلفة وراءها سلسلة من العادات الغريبة والشاذة التي تتناقض مع القيم الحديثة التي ينبغي اتباعها في بناء أي مجتمع حديث، وتصطدم القبلية بشدة بالقومية، ومما يُضعف المجتمع من خلال إعطاء الأولوية لجماعة معينة، وهي تتجاهل عاداتها وتقاليدها، سواء في الثأر، أو القرارات القضائية خارج مؤسسات الدولة الرسمية، أو الإخلال بالنظام العام، أو النزاعات على الأراضي

(الجميل ، ٢٠٠٩، بنية المجتمع العراقي: المسألة العشائرية: ظاهرة خطيرة، مقال على شبكة الأنترنت)

ويبحث علم اجتماع الحياة اليومية في تفاصيل التفاعلات اليومية مستعيناً بالأدوات النظرية والمنهجية ، ليسلط الضوء على المعاني التي يسعى الناس من خلالها إلى تشكيل حياة طبيعية جديدة يمكن التكيف معها والعيش فيها .يأتي هذا السعي كرد فعل على الانهيار الذي أصاب بنية الحياة التي اعتادوها، وما طرأ من تغييرات سريعة في العادات اليومية والأعراف الاجتماعية. (حسين، ٢٠٢٠، ص١٥-١٦)

استنتاجات البحث

بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٥، اضطلعت منظمات المجتمع المدني العراقية، بما فيها تلك الموجودة في الكوت، بدور متزايد الأهمية في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، مما ساهم في إعادة تشكيل العلاقات المجتمعية التي كانت تهيم عليها سابقاً البنى القبلية التقليدية، وتقوم هذه المنظمات بنشر مفاهيم المواطنة والمشاركة الاجتماعية وحرية التعبير من خلال أنشطة المناصرة والخدمة والتنمية، ونظراً لضعف الدولة ومؤسساتها، ظل المجتمع العراقي لفترة طويلة مقيداً بالأطر القبلية التقليدية، وقد ساهم صعود منظمات المجتمع المدني في الحد من هذا الاعتماد المفرط على الأطر العشائرية، وبالتالي تخفيف القيود القبلية المفروضة على عملية صنع القرار الفردي.

وبينما لا تزال العشائر تشكل جزءاً مهماً من البنية الاجتماعية العراقية وتستمر في التأثير على العلاقات الاجتماعية والسياسية، فإن نمو منظمات المجتمع المدني يفسح المجال أمام المشاركة المدنية والتعبير عن المصالح الفردية والجماعية، ويحررها من قيود القيادة القبلية، ويتجلى ذلك بوضوح في حملات المناصرة وبرامج التدريب وورش العمل التي توجه الشباب والنساء وأفراد المجتمع من مختلف شرائحه نحو إيجاد آليات فعالة للتغيير الاجتماعي.

التوصيات:

١_ تعزيز دور منظمات المجتمع المدني المحلية يجب دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مدينة الكوت مادياً ومعنوياً، وتمكينها من تنفيذ مشاريع مستدامة تُسهم في تعزيز القيم المدنية وسيادة القانون والعمل الجماعي، بدلاً من الاعتماد المفرط على العادات القبلية لحل النزاعات.

٢_ إقامة شراكات بين المنظمات والجهات الحكومية وتوصي الدراسات بتعزيز التنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني ودوائر الحكم المحلي، سيُسهّم ذلك في تعزيز دور الدولة ومؤسساتها الرسمية، والحد من اعتماد الأفراد على الحلول العشائرية كبديل عن المؤسسات القضائية والقانونية.

٣_ تنفيذ مشاريع التوعية والتثقيف ينبغي التركيز على توسيع نطاق البرامج التعليمية التي تُنفّذها منظمات المجتمع المدني، لا سيما تلك التي تستهدف الشباب والنساء، مع التركيز على نشر ثقافة الحقوق والمسؤوليات، والمشاركة المدنية، واحترام التنوع الاجتماعي.

٤_ الاستفادة الفعّالة من الهياكل القبلية لا ينبغي استبعاد العشائر بدلاً من ذلك، ينبغي بذل الجهود لإشراك زعماء القبائل وقادتها في الأنشطة المدنية والاستفادة من نفوذهم الاجتماعي لدعم مبادئ السلام الاجتماعي وحل النزاعات من خلال وسائل مشروعة وسلمية تتفق مع قيم المجتمع المدني.

المصادر والمراجع:

- ١_ مركز المستنصرية للدراسات العربية ، ٢٠١٥.
- ٢_ Susannah Morris, 2000, Defining The Non-Profit Sector: Some Lessons From History, Civil Society Working Paper, No.3, London: Centre for Civil Society, London School of Economics, February 2000,
- ٣_ إبراهيم البيومي غانم مؤسسات المجتمع المدني في تركيا ، نموذج للصراع والتعاون بين خبرتين حضاريتين، المجلة الاجتماعية القومية المجلد ٤٥ ، العدد الثاني مايو ٢٠٠٨،
- ٤_ محمد عابد الجابري، (٢٠٠٥)، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- ٥_ ناهد عز الدين، (المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال ، نماذج عالمية)، السياسة الدولية، العدد ١٧٤ ، المجلد ٤٣ ، أكتوبر ٢٠٠٨ ،
- ٦_ حسنين توفيق إبراهيم، (٢٠٠٥)، النظم السياسية العربية - الاتجاهات الحديثة في دراستها، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- ٧_ سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦
- ٨_ بكر محي طه ، ٢٠٢٥ ، بحث منشور على شبكة الانترنت وعلى الرابط الآتي:
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=892509>
- ٩_ أحمد حسين، أدوار المجتمع المدني في بناء الدولة وإعادة الإعمار بعد النزاع في العراق (أستراليا: أطروحة دكتوراه، جامعة ديكن، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢٠١٥)
- ١٠_ حميد كوره جي ، العشائرية والمجتمع المدني نقيضان ، ٢٠٠٥ ، مقال منشور على شبكة الأنترنت وعلى الرابط الآتي ،
[=https://ahewar.net/m/s.asp?aid=34570&r=550&cid=0&u=&i=356&q](https://ahewar.net/m/s.asp?aid=34570&r=550&cid=0&u=&i=356&q)
- ١١_ مشعل خالد متعب الهذال ، العشائر ودورها في بناء المجتمع و الدولة ، ٢٠١٨ ، مقال منشور على شبكة الأنترنت وعلى الرابط الآتي:
<https://aliraqnews.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%A7%D8%A6%D9%80%D9%80%D8%B1-%D9%88-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D>
- ١٢_ الجابري، محمد عابد، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (١٦٧)، كانون الثاني ١٩٩٣
- ١٣_ عثمان، عبد الرحمن صوفي وعرفان، محمود ، (٢٠١٤) دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني ،الضرورات والمستلزمات، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية:
- ١٤_ سيار الجميل ، ٢٠٠٩ ، بنية المجتمع العراقي : المسألة العشائرية: ظاهرة خطيرة ، مقال على شبكة الأنترنت وعلى الرابط الآتي
<https://sayyaraljamil.com/wp/2009/06/09/1653.html>
- ١٥_ حسين ،اسماء . (٢٠٢٠). ازمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية. قطر : مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية. (DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol52.Iss1.3502>)

Sources and References:

1. Al-Mustansiriya Center for Arab Studies, 2015.
2. Susannah Morris, 2000, Defining the Non-Profit Sector: Some Lessons From History, Civil Society Working Paper, No. 3, London: Centre for Civil Society, London School of Economics, February 2000.
3. Ibrahim Al-Bayoumi Ghanem, Civil Society Institutions in Turkey: A Model of Conflict and Cooperation Between Two Civilizational Experiences, National Social Journal, Volume 45, Issue 2, May 2008.
4. Mohammed Abed Al-Jabri, (2005), On the Critique of the Need for Reform, First Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon.
5. Nahed Ezz El-Din, (The Social Responsibility of Businessmen: Global Models), International Politics, Issue 174, Volume 43, October 2008.
6. Hassanein Tawfiq Ibrahim, (2005), Arab Political Systems - Modern Trends in Their Study, First Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon.
7. Saif al-Din Abd al-Fattah Ismail, *An Introduction to Values: A Framework for Studying International Relations in Islam*, Cairo: International Institute of Islamic Thought, 1996.
8. Bakr Muhi Taha, 2025, research published online at the following link: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=892509>
9. Ahmed Hussein, *The Roles of Civil Society in State-Building and Post-Conflict Reconstruction in Iraq* (Australia: PhD dissertation, Deakin University, Faculty of Humanities and Social Sciences, 2015).
10. Hamid Kuraji, *Tribalism and Civil Society: Opposites*, 2005, article published online at the following link: <https://ahewar.net/m/s.asp?aid=34570&r=550&cid=0&u=&i=356&q=>
11. Mishal Khalid Mutab al-Hathal, *Tribes and Their Role in Building Society and the State* 2018, an article published online at the following link: <https://aliraqnews.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%A7%D8%A6%D9%80%D9%80%D8%B1-%D9%88-%D8%AF%D9%88%D8%B1%D>
- 12_ Al-Jabri, Muhammad Abed, The Problematic Nature of Democracy and Civil Society in the Arab World, Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Issue (167), January 1993
- 13_ Othman, Abdul Rahman Sufi and Irfan, Mahmoud, (2014) The Role of Civil Society Organizations in Supporting Social Welfare Services in Omani Society: Necessities and Requirements, Journal of Arts and Social Sciences
- ١٤_ Sayyar Al-Jamil, 2009, The Structure of Iraqi Society: The Tribal Issue: A Dangerous Phenomenon, an online article available at the following link: <https://sayyaraljamil.com/wp/2009/06/09/1653.html>
- 15_ Hussein, Asma. (2020). The Corona Crisis and its Repercussions on Sociology and Political Science. Qatar: Ibn Khaldun Center for Human Sciences. (DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol52.Iss1.3502>)